



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة التاسعة عشرة

15-11 سبتمبر/أيلول 2023

الاتجاهات العالمية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

الموجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة موجزة عن الاتجاهات العالمية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتركز على الحقائق الرئيسية والتطورات ذات الصلة التي طرأت على التجارة الدولية منذ الدورة الثامنة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- الإحاطة علمًا بالتغييرات الأخيرة التي شهدتها قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والتركيز على قدرته على الصمود.
- وتبادل المعلومات والخبرات الوطنية ذات الصلة بالتطورات الأخيرة والمتوقعة التي تؤثر على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والتركيز على التجارة.
- وتوفير توجيهات لعمل المنظمة المستقبلي في مجال التجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وذلك في المقام الأول من أجل تمكين البلدان النامية وصغار المشغلين من المشاركة بفعالية أكبر.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Stefania Vannuccini، كبيرة مسؤولي مصايد الأسماك،

البريد الإلكتروني: stefania.vannuccini@fao.org

مقدمة

1- لا تشكل المنتجات المائية مصدرًا هامًا للمغذيات فحسب، بل تعتبر أيضًا من أكثر المنتجات الغذائية تداولًا، ويجعلها ذلك مصدرًا رئيسيًا للدخل بالنسبة إلى العديد من الجهات الفاعلة في العديد من البلدان، ومحركًا للتنمية الاقتصادية، ومساهمًا في الأمن الغذائي العالمي. وفي عام 2021، كانت القيمة التجارية للمنتجات الغذائية المائية مساوية لقيمة جميع اللحوم البرية (لحوم الأبقار، والخنزير، والدواجن، واللحوم الأخرى).

2- وتشمل أحدث التطورات في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الانتعاش القوي الذي شهدته التجارة العالمية للمنتجات الحيوانية المائية في عام 2021، حيث وصلت إلى مستوى قياسي جديد بلغ 176 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت قد انخفضت بصورة متتالية في عامي 2019 و 2020¹ ويعزى هذا الارتفاع في المقام الأول إلى الارتفاع الكبير في الأسعار في ظل تراجع الزيادة في الكميات المتداولة. وتشير البيانات الأولية لعام 2022 إلى استمرار النمو بما يتماشى مع تضخم أسعار الأغذية العالمية. وتشمل التطورات الهامة الأخيرة التي يمكن أن تؤثر على التجارة الدولية في المستقبل الصكوك الدولية الجديدة، بما في ذلك اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك وإبرام مشروع الاتفاقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ووافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في نهاية المطاف، وبعد أكثر من عقد من المفاوضات، على ضوابط للتطرق إلى الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك في عام 2022. وتتناول قواعد الاتفاقية الإعانات المرتبطة بالأرصدة السمكية الخاضعة للصيد المفرط، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والصيد في أعالي البحار غير المنظم. وفي عام 2023، توصل أعضاء الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن مشروع اتفاق بشأن التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية، وهو صك دولي جديد ملزم قانونًا يهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في أعالي البحار.

نظرة عامة عن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

العمالة

3- عمل في القطاع الأولي لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية في عام 2020 ما يقدر بـ 58.5 مليون عامل بدوام كامل أو جزئي أو بشكل عرضي أو غير محدد، ومن ضمنهم كان 65 في المائة يعملون في مصايد الأسماك و 35 في المائة في تربية الأحياء المائية. ويدعم الأشخاص العاملون بشكل مباشر وغير مباشر على طول سلسلة قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بدءًا من الصيد ووصولًا إلى التوزيع، سبل عيش ملايين الأشخاص، وغالبًا ما يعيش السكان الذين يعتمدون على صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أماكن معرضة بشكل استثنائي لخطر الظواهر القصوى. ويعتبر معظم الصيادين ومربي الأسماك من المنتجين الحرفيين والصغار، ويعيش معظمهم في آسيا (حوالي 85 في المائة). وتؤدي النساء دورًا هامًا في القوى العاملة في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، إذ يمثلن حوالي 21 في المائة من العاملين في القطاع الأولي و 50 في المائة عند أخذ القطاعين الأولي والثانوي معًا بعين الاعتبار.

¹ باستثناء الثدييات المائية، والزواحف، والمنتجات المائية (الأصداف، واللؤلؤ، والإسفنجة والمرجان).

الإنتاج

4- حقق إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية رقمًا قياسيًا بلغ 182 مليون طن في عام 2021. ويشكّل ذلك زيادة بنسبة 2.7 في المائة قياسًا إلى عام 2020، وذلك بعد ركود دام عامين عند مستوى 177 مليون طن في عامي 2019 و2020، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى الاضطرابات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 وظاهرة النينو، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية مقارنة بالذروة المسجلة في 2018.

5- وعلى الصعيد العالمي، ساهمت تربية الأحياء المائية في 49.9 في المائة من الإنتاج الحيواني المائي العالمي في عام 2021. غير أن حصة تربية الأحياء المائية من إجمالي الإنتاج الحيواني المائي تفاوتت بشكل كبير عبر القارات، حيث تراوحت بين نسبة تجاوزت 63 في المائة في آسيا، ونسبة 21 في المائة في أوروبا، و19 في المائة في الأمريكيتين، و18 في المائة في أفريقيا و14 في المائة في أوسيانيا.

6- وخلال الفترة 2012-2021، شهد إجمالي إنتاج الحيوانات المائية زيادة بنسبة 20 في المائة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.0 في المائة، حيث شهدت تربية الأحياء المائية وحدها نموًا بنسبة 43 في المائة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 3.9 في المائة. وفي نفس الفترة، زاد إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية بنسبة 2.8 في المائة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 0.3 في المائة. ومن المتوقع أن يستمر النمط السائد في العقد الماضي والذي بقي فيه إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية مستقرًا بشكل عام في حين زاد إنتاج تربية الأحياء المائية (الجدول 1).

الجدول 1 - إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم

2021	2020	2019	2018	2017	2016	
الحيوانات المائية						
						ملايين الأطنان (بالوزن الحي)
90.9	87.6	85.2	82.5	79.6	76.5	تربية الأحياء المائية
91.2	89.6	92.1	96.2	93.2	89.5	مصايد الأسماك الطبيعية
182.1	177.2	177.3	178.7	172.8	166.1	المجموع
						الحصة من الكمية الإجمالية (نسبة مئوية)
49.9	49.5	48.1	46.2	46.0	46.1	تربية الأحياء المائية
50.1	50.5	51.9	53.8	54.0	53.9	مصايد الأسماك الطبيعية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع
الحيوانات المائية والطحالب						
						ملايين الأطنان (بالوزن الحي)
126.0	122.7	119.8	115.9	112.2	108.2	تربية الأحياء المائية
92.3	90.7	93.2	97.2	94.4	90.6	مصايد الأسماك الطبيعية
218.4	213.4	213.0	213.1	206.5	198.8	المجموع
						الحصة من الكمية الإجمالية (نسبة مئوية)
57.7	57.5	56.3	54.4	54.3	54.4	تربية الأحياء المائية
42.3	42.5	43.7	45.6	45.7	45.6	مصايد الأسماك الطبيعية
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

قد لا تتطابق المجاميع بسبب تقريب الأرقام.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2023. إحصاءات خاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. الإنتاج العالمي حسب مصدر الإنتاج للفترة 1950-2021 (FishstatJ). في: شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة [على شبكة الإنترنت]. روما. تم التحديث في عام 2023. fao.org/fishery/en/topic/166235

7- وعلى الرغم من الدور المتزايد لتربية الأحياء المائية في إجمالي الإنتاج الحيواني المائي، فإن قطاع مصايد الأسماك الطبيعية لا يزال مهمًا بالنسبة إلى عدد من الأنواع، كما أن دوره محوري في ما يتعلق بالأمن الغذائي المحلي والدولي. ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، تراوح الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك الطبيعية بين 86 و96 مليون طن، وكانت هناك تفاوتات كبيرة حددها بشكل رئيسي تقلبات مصيد أسماك الأنشوفة في أمريكا الجنوبية والأنواع السطحية الأخرى. وفي حين أن الإدارة المحسنة قد سمحت بتعافي موارد مختارة، وزيادة مصيدها، إلا أن بعض الأرصدات شهدت تراجعًا أيضًا.

8- ونتيجة لذلك، وحتى مع الأخذ بعين الاعتبار التحسينات الكبيرة التي شهدتها بعض الأرصدات واستقرار المصيد بشكل عام، إلا أن حصة الأرصدات السمكية ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجيًا تراجعت من 90 في المائة في عام 1974 إلى 64.6 في المائة في عام 2019، حيث بلغ الرصيد السمكي الذي يتم صيده إلى أقصى حدّ وعلى نحو مستدام نسبة 57.3 في المائة والأرصدات السمكية غير المستغلة بالكامل نسبة 7.2 في المئة. وفي المقابل، زادت الأرصدات التي يتم صيدها عند مستويات غير مستدامة بيولوجيًا من 10 في المائة في عام 1974 إلى 35.4 في المائة في عام 2019. غير أنه على الرغم من الاتجاهات المتدهورة من حيث الأعداد، إلا أن 82.5 في المائة من عمليات الإنزال لعام 2019 للأرصدات المقيمة التي رصدها المنظمة² كانت من أرصدات مستدامة بيولوجيًا، ويمثل ذلك زيادة تعادل 3.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2017. ويدل ذلك على أن إدارة الأرصدات الكبيرة تتم بفعالية أكبر.

9- وتعتبر البلدان الآسيوية إلى حد بعيد المنتج العالمي الرئيسي للحيوانات المائية، حيث بلغت حصتها 70 في المائة من الإجمالي في عام 2021، تليها بلدان الأمريكيتين (13 في المائة)، وأوروبا (9 في المائة)، وأفريقيا (7 في المائة)، وأوسيانيا (1 بالمائة). وتعدّ آسيا إلى حد بعيد أكبر منتج في قطاع تربية الأحياء المائية، وذلك بنسبة 88 في المائة من الإجمالي، في حين بلغت حصتها في إجمالي مصايد الأسماك الطبيعية 51 في المائة في عام 2021. وظلت الصين في عام 2021 المنتج الأول للحيوانات المائية بحصة بلغت 35 في المائة من الإجمالي، تليها الهند (8 في المائة)، وإندونيسيا (7 في المائة)، وفيت نام (5 في المائة)، وبيرو (4 في المائة) (الجدول 2).

الجدول 2 - الحصص النسبية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حسب القارات ومستوى الدخل في عام 2021

الواردات	الصادرات	مصادر الأسماك الطبيعية	تربية الأحياء المائية	إجمالي الإنتاج	
الحيوانات المائية					
النسبة المئوية للحصة من القيمة الإجمالية		النسبة المئوية للحصة من الكمية الإجمالية			
100	100	100	100	100	العالم
33	36	51	88	70	آسيا
3	4	11	3	7	أفريقيا
22	21	21	5	13	الأمريكتان
40	37	15	4	9	أوروبا
1	2	2	0	1	أوسيانيا
76	51	25	8	17	البلدان المرتفعة الدخل
19	30	37	61	49	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
5	18	34	31	32	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
0	0	3	0	2	البلدان المنخفضة الدخل
الحيوانات المائية والطحالب					
النسبة المئوية للحصة من القيمة الإجمالية		النسبة المئوية للحصة من الكمية الإجمالية			
100	100	100	100	100	العالم
33	36	51	91	74	آسيا
3	4	11	2	6	أفريقيا
22	21	21	4	11	الأمريكتان
40	37	15	3	8	أوروبا
1	2	2	0	1	أوسيانيا
76	51	26	7	15	البلدان المرتفعة الدخل
19	30	37	61	51	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا
5	18	33	30	32	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
0	0	3	1	2	البلدان المنخفضة الدخل

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، 2023. إحصاءات خاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. الإنتاج العالمي حسب مصدر الإنتاج للفترة 1950-2021 (FishstatJ) والتجارة العالمية للأسماك للفترة 1976-2021. في: شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة [على شبكة الإنترنت]. روما. تم التحديث في عام 2023. fao.org/fishery/en/topic/166235

10- وشكّلت الأسماك 76 في المائة من إجمالي إنتاج الحيوانات المائية في عام 2021، تليها الرخويات (14 في المائة)، والقشريات (10 في المائة)، والحيوانات المائية الأخرى (1 في المائة). وبلغت حصة الأسماك البحرية وحدها 38 في المائة، في حين بلغت حصة أسماك المياه العذبة 33 في المائة والأسماك الثنائية المجال 4 في المائة. ويمثّل الجمبري الأبيض الأرجل، وشبوط الأعشاب والأنشوفة الأنواع الثلاثة ذات مستوى الإنتاج الأعلى، حيث بلغت حصة كل منها 3 في المائة، ويتم صيد النوعين الأولين في المقام الأول من تربية الأحياء المائية في حين يتم صيد الأنشوفة من مصايد الأسماك الطبيعية.

11- وبلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الطحالب 36 مليون طن في عام 2021 بزيادة قدرها 0.2 في المائة فقط مقارنة بعام 2020³ ويمثل ذلك أدنى معدل نمو يتم تسجيله منذ عام 2000. ويكمن الدافع الرئيسي لذلك في تراجع إنتاج الطحالب في إندونيسيا. وقد أنتجت البلدان الآسيوية أكثر من 97 في المائة من الإنتاج العالمي من الطحالب في عام 2021، وجاء الإنتاج بشكل شبه حصري من قطاع تربية الأحياء المائية. وحقق إجمالي إنتاج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع أخذ الطحالب بعين الاعتبار، رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 218 مليون طن، وبلغت حصة تربية الأحياء المائية حوالي 58 في المائة من الإجمالي.

12- وتشير التقديرات الأولية لعام 2022 إلى حدوث زيادة طفيفة في الإنتاج العالمي لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية يدفعها بشكل رئيسي نمو إنتاج تربية الأحياء المائية. غير أنه وفقًا لتوقعات نموذج المنظمة الخاص بالأسماك، من المتوقع أن يكون العقد القادم إيجابيًا لقطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية⁴. وسينشأ النمو الرئيسي عن تربية الأحياء المائية التي من المتوقع أن يصل إنتاجها إلى 111 مليون طن بحلول عام 2032، ولا يشمل ذلك الطحالب. وباستثناء السنوات التي تأثرت بظاهرة النينو، من المتوقع أن تشهد مصائد الأسماك الطبيعية في العالم زيادة طفيفة خلال العقد المقبل. وتشمل الدوافع الرئيسية لهذا الارتفاع المتواضع التقدم المحرز في إعادة تكوين بعض الأرصد السمكية في مصائد الأسماك، وقيام بعض البلدان بتطبيق نظم إدارة أقوى، والاستخدام الأمثل لإنتاج مصائد الأسماك من خلال تقليل المصيد المرتجع والفواقد، الأمر الذي من المتوقع أن يعوّض عن الضغط على الموارد التي لا تتم إدارتها بفعالية.

الاستهلاك

13- يمكن استهلاك المنتجات المائية بأشكال مختلفة سواء أكان ذلك للاستخدامات الغذائية أم غير الغذائية. ويتم تجهيز المنتجات التي لا تُستهلك كأغذية على شكل دقيق السمك وزيت السمك أو تُستخدم لأغراض أخرى غير غذائية، مثل أسماك الزينة، والاستزراع، والإصبعيات واليرقات، والطعوم، والمدخلات الصيدلانية، وكعلف مباشر لتربية الأحياء المائية والماشية والحيوانات الأخرى. وشهدت نسبة إنتاج الحيوانات المائية المستخدمة للأغراض الغذائية زيادة كبيرة من نسبة 67 في المائة في ستينات القرن الماضي إلى حوالي 88 في المائة في عام 2021.

14- وزاد الاستهلاك العالمي السنوي للفرد من الأغذية المائية (باستثناء الطحالب) من متوسط يعادل 9.9 كيلوغرام في ستينات القرن الماضي إلى حوالي 20.4 كيلوغرام في عام 2021. وتأثر النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك بشدة بالتوسع الذي شهده إنتاج مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتغير تفضيلات المستهلكين، وتحسن قنوات التوزيع، والتقدم التكنولوجي، ونمو الدخل. وأدت التجارة الدولية أيضًا دورًا هامًا في توسيع نطاق استهلاك الأغذية المائية من خلال السماح للعديد من البلدان بالوصول إلى كميات أكبر وأكثر تنوعًا من الأغذية المائية غير المتوفرة محليًا. غير أن وتيرة زيادة استهلاك الأغذية المائية تباطأت على مر السنين، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه. ويعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض معدل نمو الإنتاج، وارتفاع أسعار المنتجات المائية نسبيًا عن أسعار اللحوم، ومحدودية إمكانات نمو الطلب في بعض البلدان، لا سيما في البلدان المرتفعة الدخل حيث يعتبر الطلب مشبعًا إلى حد ما.

15- وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في الاستهلاك الفعلي للأغذية المائية للفرد الواحد، هناك اختلافات ملحوظة بين البلدان وضمنها في ما يتعلق بالكمية والمنتجات المستهلكة. ولا يشكّل التوفر والدخل العاملين الوحيدين اللذين

³ يتضمن ذلك الطحالب الكبيرة (مثل الأعشاب البحرية) والطحالب الدقيقة (مثل *Chlorella spp.*) والبكتيريا الزرقاء (مثل *Spirulina spp.*).

⁴ <https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc6361en>

يعززان استهلاك الأغذية المائية؛ إذ أن العوامل الثقافية، مثل التقاليد والتفضيلات الغذائية، بالإضافة إلى الطابع الموسمي والأسعار، تؤثر بقوة أيضًا على كمية ونوع الأغذية المائية المستهلكة للفرد الواحد. ويتراوح الاستهلاك الفعلي للأغذية المائية، على سبيل المثال، من أقل من 1 كيلوغرام للفرد الواحد في أفغانستان وإثيوبيا وطاجيكستان إلى أكثر من 80 كيلوغرام في بلدان أخرى، مثل آيسلندا وكيريباس وملديف. وتوجد اختلافات كبيرة بين القارات أيضًا. وتسجل آسيا أعلى استهلاك للأغذية المائية، تليها أوسيانيا، وأوروبا، والأمريكيتان وأفريقيا.

16- ويمكن للأغذية المائية أن تؤدي دورًا فريدًا في زيادة فرص الوصول إلى أنماط غذائية صحية والقدرة على تحمل تكلفتها عن طريق توفير الأحماض الدهنية الأساسية والمغذيات الدقيقة مثل الحديد، والزنك، والكالسيوم، واليود، والفيتامينات ألف، وباء 12، ودال. ويمكن حتى لكميات صغيرة من الأغذية المائية أن تؤدي إلى أثر تغذوي إيجابي كبير، على وجه الخصوص عندما يكون المتناول الإجمالي من البروتين منخفضًا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتناول الأغذية المائية أن ييسر امتصاص العديد من المغذيات النباتية.

17- وتتميل حصة البروتينات المستمدة من الأغذية المائية في الأنماط الغذائية السائدة في البلدان غير المرتفعة الدخل إلى أن تكون أكبر من حصتها في البلدان المرتفعة الدخل، ويعبر ذلك عن حقيقة أن الأغذية المائية تمثل في كثير من الأحيان مصدرًا ميسور التكلفة للبروتين الحيواني بالنظر إلى أنها أرخص ثمنًا ويعتبر الوصول إليها أسهل من مصادر البروتين الحيواني الأخرى، بالإضافة إلى أنها تشكل جزءًا من تقاليد الطهي في هذه البلدان. ووفرت الأغذية المائية حوالي 13 في المائة من متناول البروتين الحيواني في البلدان المرتفعة الدخل في عام 2019، و17 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، و23 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و17 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وعلاوة على ذلك، ساهمت الأغذية المائية بما لا يقل عن 20 في المائة من متوسط متناول الفرد الواحد من البروتين الحيواني بالنسبة إلى 3.3 مليار شخص.

الأسعار

18- يتتبع مؤشر المنظمة لأسعار الأسماك التقلبات الشهرية للأسعار في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وارتفع مؤشر أسعار الأسماك من 65 نقطة في يناير/كانون الثاني 2000 إلى 131 نقطة في مايو/أيار 2023 بالقيمة الاسمية، وشهد ارتفاعًا قياسيًا بلغ 135 نقطة في يونيو/حزيران 2022. وأظهر مؤشر أسعار الأسماك عدة تقلبات خلال الفترة الإجمالية، غير أن الاتجاه كان تصاعديًا. وحدثت الانخفاضات الرئيسية في أعوام 2009 و2015 و2020، في حين جرت ملاحظة الزيادات الرئيسية في أعوام 2008 و2011 و2014 و2022 مع تسجيل مستوى قياسي مرتفع. ومقارنة بعامي 2022 و2021، شهد مؤشر أسعار الأسماك ارتفاعًا بنسبة 19 في المائة بالقيمة الاسمية، ويمثل ذلك أكبر زيادة مسجلة. وأعقب ذلك زيادة إضافية بنسبة 3.5 في المائة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2023، بما يتوافق مع أحدث البيانات المتاحة. ويتناقض هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2023 مع الانخفاضات التي جرت ملاحظتها في مؤشر المنظمة لأسعار الأسماك، والذي انخفض شهرًا بعد شهر بعد أن بلغ ذروته في شهر مارس/آذار 2022. ويخفي مؤشر أسعار الأسماك، بحكم طبيعته كمتوسط للأسعار، اختلافات كبيرة بين الأنواع وعبر قطاع تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية. وتاريخيًا، كان المؤشر الفرعي لمصايد الأسماك الطبيعية يميل إلى أن يكون أقل تقلبًا من المؤشر الفرعي لتربية الأحياء المائية، غير أن ذلك جرى بشكل معاكس في عام 2022. ويبدو أن الأسباب الرئيسية لهذه الاختلافات كانت تتعلق بالإمدادات وهياكل الكلفة لكل قطاع فرعي.

19- ويرتبط جزء من التغيرات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية، بما في ذلك الأغذية المائية، بتطور تكاليف الشحن. وفي استعراض النقل البحري لعام 2022، أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تكاليف الشحن زادت بنسبة 50 في المائة في عام 2020، وبنسبة 208 في المائة في عام 2021، ثم انخفضت بشكل هامشي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2022⁵ وبالتالي، لا تزال تكاليف الشحن أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19. وارتفعت تكاليف الشحن بفعل التأثير المشترك للحرب في أوكرانيا، والتدابير الاقتصادية التقييدية ذات الصلة، وتكاليف الطاقة، والاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتشير عمليات المحاكاة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن الأسعار المرتفعة لشحن الحاويات التي تمت ملاحظتها بين عامي 2021 و2022 ستنتقل إلى المستهلكين، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار العالمية بنسبة 1.6 في المائة.

التجارة

20- تعتبر منتجات الحيوانات المائية من السلع المتداولة على نطاق واسع، ويعبر ذلك عن انفتاح القطاع على التجارة الدولية واندماجه فيها. وتوسعت التجارة الدولية في المنتجات الحيوانية المائية بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية، إذ بلغ متوسط معدل نموها السنوي 6.5 في المائة بالقيمة الإسمية بين عامي 1976 و2021، مقارنة بمعدل نمو قيمة تجارة البضائع العالمية خلال نفس الفترة. وكان هذا التوسع مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو الاقتصادي، والتوسع الحضري، وسياسات التجارة الحرة والتقدم التكنولوجي، الأمر الذي سمح للمنتجين بالوصول بصورة متزايدة إلى الأسواق البعيدة وسمح للمستهلكين بزيادة تنوع الأغذية المائية المتاحة لهم بما يتجاوز تلك المنتجة محليًا. ومع أخذ التجارة ضمن الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار، تم تصدير حوالي 37 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عام 2021، وتبلغ هذه النسبة 32 في المائة عند استثناء التجارة ضمن الاتحاد الأوروبي. وسيستمر الطابع المعقد لسلسلة الإمدادات الخاصة بتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية، حيث تعبر المنتجات المائية في كثير من الأحيان الحدود الوطنية عدة مرات قبل وصولها إلى الاستهلاك النهائي، وذلك بالنظر إلى أنه يمكن الاستعانة بمصادر خارجية للتجهيز في البلدان التي تنخفض فيها تكاليف العمالة والإنتاج.

21- وفي عام 2021، وصلت التجارة العالمية بمنتجات الحيوانات المائية إلى مستوى قياسي بلغ 176 مليار دولار أمريكي بعد عامين متتاليين من التراجع الناتج عن انخفاض الإنتاج في عام 2019 والاضطرابات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 في عام 2020. وفي عام 2021، شهدت تجارة منتجات الحيوانات المائية نموًا بنسبة 17 في المائة من حيث القيمة وبنسبة 4.4 في المائة من حيث الكمية (الوزن الحي)، مما يعكس الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية المائية. وتشير تقديرات عام 2022 إلى زيادة في القيمة بنحو 8 في المائة لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 190 مليار دولار أمريكي. وكما كان الحال عليه في عام 2021، من المتوقع أن يتجاوز الارتفاع من حيث القيمة الزيادة من حيث الكمية، الأمر الذي يعكس استمرار ارتفاع أسعار المنتجات المائية بما يتماشى مع تزايد تضخم أسعار الأغذية العالمية خلال عام 2022. وجاء هذا الضغط التصاعدي على الأسعار الدولية للمنتجات المائية نتيجة زيادة الطلب، ودعمه الانتعاش الاقتصادي العالمي في أعقاب ركود جائحة كوفيد-19 واختلال الإمدادات، ويشمل ذلك الصراعات الجيوسياسية والكوارث المرتبطة بالطقس.

⁵ https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2022_en.pdf

22- وقيمت البلدان المرتفعة الدخل هي الجهات المستوردة الرئيسية في عام 2021، وذلك بنسبة 76 في المائة من الواردات العالمية من المنتجات الحيوانية المائية. وتعتبر حصتها من حيث الكمية (الوزن الحي) أقل بكثير وتبلغ 55 في المائة، مما يعبر عن ارتفاع قيمة الوحدة من المنتجات المستوردة. وتعتمد البلدان المرتفعة الدخل اعتمادًا كبيرًا على واردات أغذية الحيوانات المائية لتلبية احتياجاتها، حيث يُتوقع أن تمثل الواردات حوالي ثلاثة أرباع إجمالي استهلاكها من الأغذية المائية. غير أن نصيب البلدان المرتفعة الدخل من الواردات العالمية يتجه نحو الانخفاض في ظلّ زيادة البلدان غير المرتفعة الدخل ل وارداتها من أجل إمداد قطاعات التجهيز الخاصة بها وتلبية استهلاكها المحلي المتزايد.

23- وبقي الاتحاد الأوروبي أكبر سوق لمنتجات الحيوانات المائية المستوردة. وفي عام 2021، وصلت واردات الاتحاد الأوروبي إلى 58 مليار دولار أمريكي، وهي تمثل 34 في المائة من الواردات العالمية. غير أن الإحصاءات الرسمية تشمل التجارة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي أيضًا. وباستبعاد التجارة البينية، فإن قيمة استيراد المنتجات الحيوانية المائية في الاتحاد الأوروبي بلغت 30 مليار دولار أمريكي في عام 2021. ولا يزال ذلك يجعل الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم، حيث يمثل حوالي 18 في المائة من الواردات العالمية.

24- وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستورد عالمي للمنتجات الحيوانية المائية بنسبة بلغت 17 في المائة (30 مليار دولار أمريكي)، تليها الصين (10 في المائة أو 17 مليار دولار أمريكي). وشهدت واردات الصين زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاستعانة بمصادر خارجية للتجهيز في بلدان أخرى. ويعكس ذلك تزايد الاستهلاك المحلي في الصين للأنواع غير المنتجة محليًا. وكانت اليابان ثاني أكبر مستورد حتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، غير أن وارداتها ظلّت تشهد انخفاضًا منذ 20 عامًا بسبب التغييرات الغذائية وتناقص عدد السكان. وفي عام 2021، بلغت حصة اليابان 8 في المائة من واردات المنتجات الحيوانية المائية العالمية، مقارنة بحصة قياسية بلغت 32 في المائة في عام 1995.

25- وكانت حصة البلدان المرتفعة الدخل من صادرات المنتجات الحيوانية المائية العالمية من حيث القيمة في عام 2021 مماثلة لحصة البلدان غير المرتفعة الدخل (51 في المائة و 49 في المائة، على التوالي). غير أن حصة البلدان غير المرتفعة الدخل من إجمالي الصادرات من حيث الكمية (الوزن الحي) كانت أكبر (56 في المائة)، مما يعكس انخفاض قيمة الوحدة من المنتجات التي يتم تصديرها. وعلى مر السنين، زادت البلدان غير المرتفعة الدخل حصتها من صادرات المنتجات الحيوانية المائية العالمية على حساب البلدان المرتفعة الدخل، وذلك من حيث القيمة والكمية على حد سواء. وعلى سبيل المقارنة، كانت حصة البلدان المرتفعة الدخل في عام 1976 تعادل 72 في المائة و 67 في المائة من الصادرات العالمية من منتجات الحيوانات المائية من حيث القيمة والكمية، على التوالي.

26- وازداد تركيز صادرات المنتجات الحيوانية المائية بمرور الزمن، حيث مثلت أكبر خمس بلدان مصدرة 33 في المائة من قيمة الصادرات العالمية في عام 2021. ويعكس هذا التركيز الأكبر تزايد أهمية الصادرات من الصين. ومع ذلك، لا تزال تجارة المنتجات الحيوانية المائية أقل تركيزًا من المنتجات الغذائية الأخرى. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة أكبر خمس بلدان مصدرة للحوم الدواجن ولحوم الخنازير 58 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات في عام 2021.

27- وأصبحت الصين أكبر مصدر لمنتجات الحيوانات المائية في العالم منذ عام 2001. وبلغت قيمة صادراتها 21 مليار دولار أمريكي في عام 2021، ويمثل ذلك 12 في المائة من التجارة العالمية لمنتجات الحيوانات المائية. وتضمنت صادراتها كميات كبيرة من المنتجات المحلية والمنتجات المجهزة المصنوعة من مواد خام مستوردة. وبلغت حصة الترويج،

ثاني أكبر مصدر رئيسي للحيوانات المائية، 8 في المائة من قيمة صادرات الحيوانات المائية العالمية في عام 2021. وشملت صادراتها سمك السلمون الأطلسي المستزرع وأنواع الأسماك السطحية الصغيرة مثل سمك القد. وشغلت فييت نام موقع ثالث أكبر مصدر، تليها الهند التي زادت صادراتها بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

28- وفي ما يتعلق بصافي الصادرات (الصادرات مطروحًا منها الواردات)، بقي رصيد البلدان المرتفعة الدخل سالبًا من حيث قيمة تجارة منتجات الحيوانات المائية. وفي المقابل، كان رصيد البلدان غير المرتفعة الدخل موجبًا. وتمثل تجارة المنتجات الحيوانية المائية بالنسبة إلى العديد من البلدان غير المرتفعة الدخل مصدرًا هامًا لإيرادات العملات الأجنبية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يؤديه القطاع في توليد الدخل، والعمالة، والأمن الغذائي والتغذية. وبلغ صافي إيرادات تصدير المنتجات الحيوانية المائية 44 مليار دولار أمريكي في عام 2021.

29- وتشير البيانات الأولية لعام 2022 إلى أن الصين أصبحت مستوردًا صافيًا للمنتجات المائية من حيث القيمة لأول مرة في التاريخ. وفي حين كانت البلاد أكبر مصدر للمنتجات المائية على مدى العقدين الماضيين، فإن وارداتها ارتفعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وقُدّرت واردات الصين من المنتجات المائية بنحو 27.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022 (زيادة تجاوزت 20 في المائة بالمقارنة مع عام 2021)، في حين قُدّرت صادراتها بـ 24.9 مليار دولار أمريكي (زيادة قدرها 6 في المائة مقارنة بعام 2021). وستتنافس البلدان المستوردة الكبرى التقليدية الآن مع الصين لتلبية طلب الاستيراد المحلي فيها. إلا أن الصين كانت دائمًا مستوردًا صافيًا من حيث الكمية (الوزن الحي)، وستظل كذلك في عام 2022.

30- وسجّلت تجارة الطحالب في عام 2021 قيمة إضافية تعادل 1.2 مليار دولار أمريكي، ويمثل ذلك زيادة قدرها 13 في المائة مقارنة بعام 2020. وفي عام 2021، كانت الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية هي البلدان الرئيسية المستوردة للطحالب. وبلغت حصة آسيا حوالي 60 في المائة من جميع صادرات الطحالب من حيث القيمة، وشملت البلدان المصدرّة الرئيسية جمهورية كوريا وإندونيسيا والصين. وكانت آسيا أيضًا أكبر قارة مستوردة، حيث بلغت حصتها 57 في المائة من جميع واردات الطحالب في عام 2021، تليها أوروبا (25 في المائة)، والأمريكيتين (15 في المائة).

المنتجات المائية الرئيسية المتداولة

31- أصبحت التجارة في منتجات الحيوانات المائية بمرور الزمن أكثر تنوعًا في ما يتعلق بالأنواع وأشكال المنتجات. وتتنوّع المنتجات بدءًا من الحيوانات المائية الحية وصولًا إلى العديد من المنتجات المجهزة، مثل الشرائح المجمدة ودقيق السمك. وشكّلت المنتجات المجمدة، سواء الكاملة أو على شكل شرائح، حوالي نصف القيمة الإجمالية للواردات في عام 2021 (46 في المائة)، تليها المنتجات الطازجة (24 في المائة)، والمنتجات الجاهزة والمحفوطة (21 في المائة). وعلى المدى الطويل، تمثّل التغيير الرئيسي في الزيادة التدريجية في حصة المنتجات الطازجة، في حين شهدت نسبة الوجبات والمنتجات المقدّدة (المجفّفة، والمدخنة، وما إلى ذلك) انخفاضًا.

32- ونتيجة للزيادة الكبيرة في إنتاج تربية الأحياء المائية، تتكوّن حصة متزايدة من التجارة الدولية في منتجات تربية الأحياء المائية من منتجات تربية الأحياء المائية. ولكن نظرًا إلى قيام عدد قليل من البلدان بتمييز منشأ المنتجات المائية بين منتجات مستزرعة أو تم صيدها في البرية في إحصاءات التجارة الخاصة بها، فمن المستحيل تحديد حصة المنتجات المستزرعة في إجمالي التجارة بصورة دقيقة.

33- وظلت السلمونيات (السلمون والتراوت) هي المجموعة الأبرز ضمن الأنواع المتداولة من حيث القيمة، حيث بلغت حصتها 19 في المائة من القيمة الإجمالية للمنتجات الحيوانية المائية المتداولة دوليًا في عام 2021. وتعتبر صادرات السلمونيات مركزة بدرجة عالية، إذ تبلغ حصة أكبر ثلاث جهات تصدير 58 في المائة من إجمالي قيمة صادرات السلمونيات في عام 2021. وواصلت صادرات السلمونيات نموها القوي من حيث القيمة في عام 2022، في حين ظلت الكمية مستقرة بشكل عام. وعبر ذلك عن تزايد الطلب وانخفاض أحجام الإنتاج بشكل مطرد، مما أدى إلى ارتفاع قياسي في الأسعار. وتعتبر التوقعات لعام 2023 غير واضحة، لا سيما في ما يتعلق بجانب الإمدادات، حيث تمر البلدان المنتجة الرئيسية بمرحلة هامة يطغى عليها عدم اليقين، مثل تعديل معدلات الضرائب للمزارعين في النرويج وجزر فيرويه والمناقشات حول قانون وطني جديد لصيد الأسماك في شيلي، مما قد يؤدي إلى تغييرات في خطط المنتجين.

34- وفي عام 2021، كان الجمبري والأربيان ثاني أكبر مجموعة من الأنواع المتداولة من حيث القيمة، وبلغت حصتها 17 في المائة. ويُنتج الجمبري والأربيان بشكل رئيسي في البلدان المتوسطة الدخل؛ ويجري تصدير جزء كبير من هذا الإنتاج. وتعتبر الهند وإكوادور وفييت نام البلدان المصدرتين الرئيسيتين، حيث بلغت حصتها ما يعادل نصف القيمة العالمية لصادرات الجمبري والأربيان في عام 2021. والجهات المستوردة الرئيسية هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدم اليقين بالنسبة إلى التوقعات الخاصة بالجمبري في عام 2023 بالنظر إلى أنه لم يتم التعويض عن التكاليف المرتفعة لإنتاج الجمبري المستزرع التي لوحظت خلال عام 2022 بالكامل من خلال رفع الأسعار، مما أدى إلى انخفاض حجم الإنتاج، على الأقل في الأشهر الأولى من عام 2023. وستسمح اتفاقية التجارة التي جرى التوقيع عليها مؤخرًا بين الإكوادور والصين بوصول الجمبري من إكوادور إلى الصين بدون رسوم جمركية، الأمر الذي سيعزز توفره في الأسواق في الصين.

الاتفاقيات الدولية الجديدة

اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك

35- في يونيو/حزيران 2022، اعتمد المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك. وينطوي هذا الاتفاق على ثلاث ركائز تتعلق بمهدفه الأساسي المتمثل في تنظيم الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك في جميع أنحاء العالم: أي حظر الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك (1) الخاصة بالأرصدة السمكية الخاضعة للصيد المفرط؛ (2) والتي تساهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ (3) والتي تنطوي على صيد في مناطق غير منظمة تقع خارج حدود الولاية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر على مواصلة المناقشات من أجل المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في فبراير/شباط 2024 حول القضايا التي بدأ النقاش بشأنها في ولاية الدوحة بشأن الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك من أجل تعزيز ضوابط الاتفاق، بما في ذلك الصيد المفرط والقدرات المفرطة.

36- وستتم المصادقة على الاتفاق، وبالتالي سيصبح ساريًا بمجرد أن يودع ثلثا أعضاء منظمة التجارة العالمية صكوك قبولهم. وبالتوازي مع ذلك، يمكن لأعضاء منظمة التجارة العالمية الشروع في عملية التنفيذ عن طريق تحديد التغييرات على القوانين والإجراءات الإدارية وتطبيقها لتكون جاهزة بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ.

37- ويعترف هذا الاتفاق للمرة الأولى، من خلال حظر الإعانات التي تسهم في استنفاد الأرصد السمكية البحرية وتدعم الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بأن وضع سياسات تجارية محددة يمكن أن يؤثر سلباً على المشاعات العالمية. وعلاوة على ذلك، يعزز هذا الاتفاق مخططات الإدارة الإقليمية من خلال حظر إعانات الصيد في أعالي البحار غير الخاضعة للتنظيم. وهو يعتبر أول اتفاق لمنظمة التجارة العالمية يركز على البيئة، وأول اتفاق متعدد الأطراف ملزم بشأن استدامة المحيطات، كما أنه ثاني اتفاق يتم التوصل إليها في منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها.

38- وينص الاتفاق على الأدوار المحددة التي ستضطلع بها المنظمة في تنفيذه. وفي هذا الصدد، تواصل المنظمة العمل مع منظمة التجارة العالمية من أجل تقديم المساعدة الفنية للبلدان للوفاء بالتزاماتها بموجب الركائز الثلاث للاتفاق. والمنظمة على استعداد لتقديم أنشطة بناء القدرات ذات الصلة للبلدان النامية الأعضاء، لا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تقييمات الأرصد السمكية، وتحليل البيانات والإبلاغ، وإدارة مصائد الأسماك بشكل عام.

مشروع الاتفاقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام (معاهدة التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية)

39- في مارس/آذار 2023، توصل 193 عضواً في الأمم المتحدة إلى توافق في الآراء في ما يخص مشروع الاتفاقية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ويهدف هذا الصك الدولي الجديد الملزم قانوناً إلى حماية التنوع البيولوجي البحري في أعالي البحار، بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

40- واضطلعت المنظمة بفعالية بوظائفها الأساسية كمستودع للبيانات ومنظمة لنشر المعرفة بشأن هذا الموضوع. ويمكن للمنظمة أن تزود عملية التنوع البيولوجي خارج حدود الولاية الوطنية بمعلومات مخصصة فريدة وبالمشورة الفنية باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المكلفة رسمياً بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتصنيفها وتحليلها ونشرها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى تنمية القدرات الشاملة، تمتلك المنظمة الخبرة والقدرة على المساعدة في مجالات تركيز فنية محددة بموجب مشروع المعاهدة، وتقوم بدعم الأعضاء في تنفيذها.